معركة الموصل- وكذا حلب- في نهاياتها

عبد المنعم علي عيسى

عندما قرر السوريون والروس الإعلان عن هدنة الـ٧٢ ساعة التي ابتدأت يوم الخميس ٢٠/١٠/٢٠١٦ كان الرهان على أن التركيبة المعيشية والعسكرية التي تم بناؤها على مدى أربع سنوات كاملة في أحياء حلب الشرقية باتت آيلة للتفكك أو أنها الآن في طور التصدع ما قبل الانهيار، ولذا فإن الإعلان عن الهدنة فضلاً عن أنه سوف يخفف من الضغوط الدولية فإنه سيدفع بجبهة النصرة إلى القبول بمبادرة دي ميستورا التي تفترض خروج مقاتليها إلى مكانات آمنة، إلا أن ذلك الرهان لم يتحقق وما حصل هو أن النصرة عادت إلى رص صفوفها وإعادة تسليح فصائلها- إن أمكن- استعداداً لمواجهة كبرى وفاصلة مع الجيش السوري، وجميع المؤشرات المتوافرة تدل على أنها حاصلة اليوم أو غداً بعد انتهاء مدة الهدنة التي تم تمديدها يوماً واحداً.

خاضت جبهة النصرة معركة «الهدنة» بشراسة منقطعة النظير وهي لم تدخر جهداً أو وسيلة من الوسائل التي تضمن لها الفوز بها إلا استخدمتها، فهي تدرك أن المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تلك الهدنة لا تتمثل في انفصال الفصائل المسلحة الأخرى عنها فهي في نهاية المطاف تعيش في ظلالها، أما الخشية الحقيقية فهي في انفصال المدنيين عنها الأمر الذي يكشفها أمام عمليات الاستهداف التي ستكون عرضة لها بشكل دائم، وفي تلك المعركة استخدمت جميع صنوف الترغيب والترهيب بدءاً من قذائف الهاون العشوائية التي تتحول إلى قنص دقيق في حال الاقتراب من المعابر مروراً بمهاجمة التظاهرات التي خرجت مطالبة بالخروج نحو حلب الغربية كما فعلت في حي الصاخور ٢٠/١٠/٢٠١٦، بل ذهبت نحو اشتباك مسلح مع فصيل يسمى «ذي النورين» الذي قال إنه خرج لحماية التظاهرات ٢١/١٠/٢٠١٦ في حي بستان القصر والفردوس، وصولاً إلى إرسال رسائل تقول إن من يخرج هو خائن ومرتد وتجب محاسبته، وفي الترغيب عمدت النصرة إلى شحذ الهمم والنفوس لدى مقاتليها أو مؤيديها كالقول إن جيش الفتح قد استعاد مؤخراً أسلحة كانت قد قدمت إليه من السعودية قبل شهر ونصف الشهر أو القول إن ذلك الجيش قد تسلم مؤخراً أيضاً شحنتي صواريخ مضادة للطائرات وهو ما لم ترجحه أي مؤشرات دالة عليه، وإذا ما حصل فسوف يكون تطوراً خطيراً في الصراع الدائر في حلب ولربما تكون له تداعياته الإقليمية إن لم تكن الدولية أيضاً.

ارتكز صانع القرار في جبهة النصرة على تحدّي الخروج ومنع المدنيين من مغادرة أحياء حلب الشرقية على مجموعة من المعطيات منها أن ثمة متغيرات منتظرة سوف تحدث قريباً وهي كفيلة بتغيير المشهد الراهن، ومنها أن مسلسل العقوبات ضد الروس والسوريين قد انطلق فعلياً وهو لن يقف إلا بعد تحقيق مراميه التي من ضمنها إجبارهم على تغيير خططهم، وكذلك إلى حث السعوديين لتلك الفصائل على مواصلة القتال في سياق محاولة لكسب الوقت على الرغم من أن الرياض لا تهدف من وراء هذا الأمر الأخير إلى إبقاء حلب الشرقية تحت سيطرة النصرة فهي تدرك أن هذا قد بات أمراً صعباً إلا أنها تهدف من ورائه إلى منع انفراط عقد إدلب وجسر الشغور بعدما انفرطت الدرة الحلبية من ذلك العقد.

بالتزامن مع معركة الهدنة الحلبية تجري على بعد ٤٠٠كم إلى الشرق منها معركة الموصل التي أعلن حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي عنها في ١٧/١٠/٢٠١٦، وإن كان الأميركان قد سبقوه في التبشير بقرب وقوعها قبل بضعة أسابيع عندما ذهبت طائراتهم إلى قصف الجسور التي تربط مدينة دير الزور بمحيطها وببعضها أيضاً، بدءاً من الجسر الأهم الذي كان يربط بين ضفتي المدينة ٢٦/٩/٢٠١٦ ثم باستهداف جسور الميادين والبوكمال والعشاره والبصيرة والصالحية. لم يكن الهدف من هذا الفعل الأخير استهداف داعش وإنما توجيهها إلى المكان الذي يجب عليها أن تكون فيه وبمعنى آخر كان ضرب تلك الجسور أشبه بعملية تهيئة الأرضية الجديدة التي ستنتقل إليها داعش بعد انسحابها المؤكد من الموصل، وعبرها تم تقسيم الجسد الجغرافي الداعشي إلى جسدين الأول يقع شمال نهر الفرات وهو ما يسمى بالجزيرة والثاني يقع جنوب النهر ويسمى بالشامية، وعلى هذه الجغرافيا الأخيرة يقوم الرهان الأميركي الذي يقضي بتجمع فصائل داعش فيه تمهيداً لتمدده نحو البادية السورية، وما يؤكد هذه الفرضية نمطية الحرب التي قررتها واشنطن لخوض معركة الموصل وفيها تقرر الهجوم على شكل مستطيل مفتوح من أحد أضلاعه على الرغم من أن الأميركان كانوا قد خاضوا جميع المعارك السابقة مثل معركة منبج والفلوجة والرمادي بخطة الهجوم على شكل مربع مغلق، فالنمطية المتبعة في الموصل تصيب عصفورين بحجر واحد كما يقال، الأول: هي أنها تتيح تحقيق نصر عسكري سريع للأميركان عبر ترك منافذ آمنة لخروج المقاتلين، وهذا النصر يمكن تقديمه كهدية ثمينة لهيلاري كلينتون في معركتها الانتخابية المحتدمة حالياً، والثاني: هي أنها تتيح استعادة الموصل من دون القضاء على داعش الذي سيكون لازماً لاحقاً في الداخل السوري، وفي هذا السياق ذكر موقع «الرقة تذبح بصمت» أن قوافل داعش كانت قد وطئت أرض الرقة ودير الزور قبل شهر على بدء المعارك كما ذكر- وهذه معلومة بالغة الأهمية- أن داعش لم يسمح إلا لقياداته بالتوجه نحو مدينة الرقة، أما المقاتلون والأسلحة الثقيلة ومخازن الأسلحة فقد تم توجيهها إلى دير الزور.

يقرأ سلوك داعش الأخير المشار إليه أن قياداته قد قرأت جيداً ما يجول في الذهنية الأميركية ليس ذلك فحسب، بل اتخذت قراراً بالاستجابة إلى المخطط الأميركي تجنباً لتدمير تام، وهذا الأخير- كما تقول العديد من المؤشرات- يعمل على إجبار مقاتلي داعش الهاربين من الموصل إلى دير الزور وتحديداً إلى جنوبها (الشامية) المنفتح على البادية السورية والممتد حتى أقصى الجنوب السوري والتموضع فيه كنقطة انطلاق نحو جغرافيا شاغرة تمثلها البادية السورية، التي تمتد لمساحات هائلة وتؤمن وضعاً دفاعياً ممتازاً لأن ملاحقة الفصائل فيها يتطلب حشوداً برية هائلة، أما استهداف المقاتلين فهو يرفع من سقوف تكلفة قتل الواحد إلى درجات عالية يصعب تحملها طويلاً، وما يدعم ايضاً هذه الفرضية السابقة هو أن مقاتلي داعش المنسحبين من أمام «درع الفرات» التركية يتمركزون في ريف حماة الشرقي المنفتح هو الآخر على البادية السورية. أيضاً تخوض داعش معارك شرسة ضد جيش الاسلام في ريف القلمون بهدف الوصول إلى حدودها المتصلة بالريف الشرقي لهذا الأخير، ولذا فإنه من الجائز القول إن البادية السورية قد باتت «جغرافياً مسموحة لداعش أميركيا» أما المصلحة الأميركية في ذلك فهي تقوم على إمكان تحويل تلك البادية إلى منطقة استنزاف كبرى للجيش السوري وللروس ايضاً في استعادة للمشهد الأفغاني ١٩٨٠-١٩٨٩.

داعش اليوم لا يسعى إلى التمكين في الموصل وإنما يعمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مقاتليه فيها، إلا أن ذلك لا يعني أنه يعيش حالة يأس كبرى فالآمال لا تزال قائمة ما دامت الذهنية الأميركية احتوت على جغرافيا شاغرة يمكن أن يقوم عليها، وهو لو كان في حالة يأس فعلاً لما ذهب إلى تسليم معمل الكبريت (أطراف الموصل) الذي سيطرت عليه القوات العراقية يوم ٢١/١٠/٢٠١٦ بعدما كان داعش قد هدد بإضرام النار فيه والتسبب بكارثة إنسانية إذا ما اقتربت القوات العراقية منه.

على الرغم من أن معركة الموصل سوف تكون لها تداعيات سلبية على الداخل السوري إلا أن تحريرها يبقى في الإطار العام أمراً إيجابياً مهماً لاعتبارات عديدة لعل أهمها يتمثل في دحر الإستراتيجيا التي استطاع تسويقها في أوساط مقاتليه ومؤيديه بأنه «باق ويتمدد» الأمر الذي يمثل خطوة أولى في تصدع بناه الداخلية في حال انقطعت عن شرايينه السيروميات التي تمنحه البقاء.

موسكو اعتبرت أن الظروف غير متوافرة لاجتماع دولي حول حلب

الكرملين لم يستبعد إمكانية استئناف «الهدنة» في حلب

وكالات

لم يستبعد الكرملين إمكانية استئناف «الهدنة» في حلب رغم عدم الفصل بين الإرهابيين و«المعتدلين»، في حين استبعدت وزارة الخارجية الروسية إمكانية عقد اجتماع دولي جديد بخصوصها.

يأتي ذلك بعدما أثبتت التطورات الميدانية والسياسية في مدينة حلب عدم التزام القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية بتعهداتها المتكررة حول فصل من تسميها «المعارضة المعتدلة» عن تنظيم «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وإفشال مسلحي الأحياء الشرقية «الهدنة» أكثر من مرة، وفق ما يرى مراقبون. وانتهت يوم السبت الماضي في السابعة مساء «الهدنة» التي أعلنها الجيشان السوري والروسي والتي استمرت ثلاثة أيام وفتحوا لأجلها ثمانية معابر إنسانية اثنان منها مخصصان لعبور المسلحين والباقية لعبور المدنيين من أحياء حلب الشرقية.

وعبر المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف أمس عن عدم تفاؤله إزاء إمكانية الفصل بين مقاتلي المعارضة السورية «المعتدلة» والعناصر الإرهابية في حلب مشككاً بإمكانية أن يكون «هذا الأمر قابلاً للتحقق».

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن بيسكوف، قوله: «لم يتم بعد أي فصل بين الجماعات الإرهابية وفصائل ما تسمى المعارضة المعتدلة، وذلك يثير تساؤلات حول

المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف

إذا ما كان هذا الأمر قابلاً للتحقيق، على وجه العموم»، مشيراً إلى أن استمرار المجموعات الإرهابية في قصف المراقبين داخل المعابر وشن الهجمات على أهم الخطوط الإنسانية، بالدرجة الأولى طريق كاستيلو، لم يصب أيضاً في مصلحة الهدنة وعملية إدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة، وتسوية الأزمة السورية عموماً. لكن بيسكوف لم يستبعد إمكانية استئناف «الهدنة» في حلب رغم عدم الفصل بين الإرهابيين و«المعتدلين» في الوقت نفسه.

وفي إجابته عن سؤال: هل يمكن اعتبار كلامه أن استئناف «الهدنة» الإنسانية في حلب لا يمكن أن يحصل قبل الفصل بين «النصرة» وقوى المعارضة «المعتدلة»، قال بيسكوف: «أنا لم أقل ذلك، ومن غير الصحيح فهم كلامي بهذا الشكل. وأما فيما يتعلق بالتفاصيل فيمكنكم التوجه بالسؤال إلى عسكريينا».

وفي وقت سابق، أكد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف أن إعلان هدنة إنسانية جديدة في مدينة حلب السورية أمر «غير مطروح»، وذلك بموازاة استمرار المعارك بين الجيش العربي السوري وحلفائه من جهة والميليشيات المسلحة التي تقاتل إلى جانب «فتح الشام» في المدينة.

وقال ريابكوف في تصريحات نقلتها وكالة «أ ف ب»: إن «مسألة تجديد الهدنة الإنسانية غير مطروح»، مشترطاً من أجل إقرار هدنة جديدة «ضرورة أن يضمن خصومنا التزام المجموعات المعارضة للحكومة السورية بسلوك مقبول، بعدما حالت دون تنفيذ عمليات الإجلاء الطبية» من حلب خلال الهدنة.

وانتقد ريابكوف موقف التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، معتبراً أنه يفضل انتقاد دمشق وموسكو على «ممارسة نفوذه فعلياً على المعارضة» من أجل إبقاء الهدنة، مشدداً على أن «ما كنا بحاجة إليه خلال الأيام الثلاثة الماضية لم يتحقق».

وقلل ريابكوف من إمكانية عقد اجتماع دولي جديد بخصوص الأزمة السورية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في ٨ تشرين الثاني المقبل، وذلك على غرار اجتماع لوزان في الـ١٥ من هذا الشهر الذي شارك فيه وزيرا الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري وعدد من وزراء خارجية بعض الدول في المنطقة والمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية ستافان دي ميستورا، ولم يسفر عن أي نتائج ملموسة.

ورأى أن «الظروف غير متوافرة» وفق «أ ف ب»، فيما ذكرت وكالة «سانا» أنه أشار إلى أن «كل شيء يتوقف على تطور الوضع على الأرض»، معتبراً أنه «لا حاجة لإرسال نبضات سياسية إضافية من الأعلى للخبراء لأن المسألة هي في ضرورة تنفيذ الاتفاقات بالكامل حيث تقوم دمشق بتنفيذها ودعونا ننتظر ما سيحدث لاحقاً من الجانب الآخر في الفترة المقبلة التي تسبق الانتخابات الأميركية».

«الثوار» يسعون لإنقاذ «ثورتهم» بمشروع «الخلاص»!

وكالات

أطلقت مجموعة من النشطاء المعارضين مشروعا لـ«توحيد العمل الثوري»، تحت مسمى «مشروع الخلاص السوري»، بعد الفشل الكبير الذي عانته «ثورتهم» من التمثيل السياسي في الخارج، وعدم صدق المجتمع الدولي.

كما يأتي هذا المشروع في ظل يأس وفقدان ثقة يسيطران على الحالة العامة لما يسمى «الثورة» وأتباعها في سورية، بحسب ما يرى مراقبون.

ويتضمن المشروع، حسبما نقلت جريدة «زمان الوصل» الإلكترونية المعارضة، ثلاثة اتجاهات. وتظهر هذه الاتجاهات الشاملة حالة الشرذمة التي تعيشها «الثورة» المزعومة. وتهدف تلك الاتجاهات إلى «توحيد فصائل الجيش الحر والعمل على صعيد تنظيم العمل المدني في المناطق «المحررة» وتوحيد القوى السياسية الثورية في الداخل والخارج وتفعيل التمثيل الحقيقي للثورة».

ويبدو أن أتباع «الثورة» قد فقدوا الثقة بداعميهم، حيث وضعوا خطوات عملية لتنفيذ المشروع، بعيداً عن المشاريع الخارجية، وتحكم الداعمين من دول وأفراد، وصولا إلى ما أسموه «استقلالية القرار الثوري، وإسقاط النظام، وبناء دولة سورية المستقلة الحرة، التي تلبي متطلبات الثورة بالحرية والعدالة والكرامة والمساواة ووحدة الأراضي السورية أرضاً وشعباً».

وفي إطار العمل على المشروع، تم تنظيم لقاء، ضم ممثلين عما يسمى «الهيئة السياسية لقوى الثورة» المعارضة وعن ما يسمى «تيار السلام السوري» المعارض، توصل الطرفان فيه إلى «ورقة مبادئ وعمل، يمكن تعميمها على كافة القوى، مدنية وسياسية وعسكرية، لتكون نقطة انطلاق حقيقية، لإعادة الثورة إلى مسارها الصحيح»، بحسب قول أحد ممثلي «الهيئة السياسية» ويدعى طارق حاج بكري.

وعبر الطرفان عن أحلامهما ودعوا كافة القوى السياسية والعسكرية والمدنية «المخلصة للثورة والوطن» أي «المعارضة»، التي تريد «النصر للثورة»، أن تجتمع وتتحد فيما بينها، لفرض وجودها على الساحة الدولية والداخلية.

وأعلن ما يسمى «ائتلاف شباب الثورة» موافقته على ما رود بـ«الوثيقة»، وتوقيعه عليها. ويأمل الموقعون على الوثيقة، أن تلقى القبول، من كل القوى الثورية في الداخل، والخارج.

«منصة القاهرة» تتبنى مبادرة للحل بمشاركة «النظام» واستبعاد المعارضة «المسلحة»

وكالات

كشف القيادي في «منصة القاهرة» للمعارضة أنور المشرف أنهم بصدد مبادرة لحل الأزمة السورية تقضي باستبعاد المعارضة التي تؤمن بالحلول المسلحة، والإبقاء على المعارضة السلمية المؤمنة بالحل السياسي، وتقوم على «تعيين نواب» للرئيس بشار الأسد من المعارضة السلمية، وإجراء انتخابات «لا يترشح» الرئيس الأسد بشكل شخصي فيها، ولكن قيادات النظام الحالي تستطيع ذلك.

وقال المشرف، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: إن «المعارضة بالقاهرة تتبنى حالياً مبادرة، أسستها على نتائج زيارة مستشار الأمن القومي السوري (اللواء) علي مملوك إلى القاهرة (الأسبوع الماضي)، وتقضي باستبعاد المعارضة التي تؤمن بالحلول المسلحة، والإبقاء على المعارضة السلمية المؤمنة بالحل السياسي فقط كحل للأزمة السورية».

وأضاف المشرف، أمس: إن معركة تحرير حلب من المتوقع أن «تدوم لفترة طويلة لعدة أسباب، أولها أن إحكام سيطرة الجيش السوري على كامل حلب حالياً سيكون صعباً لأن حلب كبيرة جدا، كما أن سيطرة المسلحين على حلب متجذرة منذ فترة، والدول التي تدعم الإرهابيين هناك ما زالت تمدهم باحتياجاتهم»، لذلك فإن هذه المبادرة تأتي في إطار «سلمي سياسي» تماماً.

وأوضح القيادي في «منصة القاهرة»، أنه على الرغم من أهمية تحرير سورية من الإرهاب، ولكن يبقى أن الحل السياسي هو الوحيد المتاح في سورية حالياً وليس المسلح، ولذلك فإن المبادرة تقوم على «تعيين نواب للرئيس بشار الأسد من المعارضة السورية السلمية غير المسلحة، وهؤلاء يعرفهم النظام السوري ويتعامل معهم، واستبعاد المعارضة المسلحة تماماً من اللعبة».

وتابع: «إذا قبل الرئيس بشار الأسد إشراك المعارضة السلمية، المؤمنة بالحل السياسي، في نظامه، وتعيين نواب له منهم، بحيث تكون هناك مشاركة طوال المرحلة الانتقالية، فإنه بالتالي لن يكون هناك في مواجهته سوى المسلحين، الممولين من بعض الدول التي تريد نشر الإرهاب في سورية، وبالتالي فإنه عند نهاية الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، لن يكون للإرهابيين أي دور فيها».

ولفت إلى أن هذه المبادرة «لا تقضي بأن يترشح الرئيس الأسد بشكل شخصي للانتخابات الرئاسية المقبلة»، ولكن «قيادات نظامه تستطيع أن تنافس في هذه الانتخابات»، بحيث لن يكون هناك إقصاء لأحد، إذا قبل الرئيس الأسد بهذه المبادرة.

وعن الدول التي تمول الإرهاب، قال المشرف: إن «هناك تباعداً في وجهات النظر حالياً بين موقف مصر وموقف السعودية فيما يتعلق بالأزمة السورية، والمعارضة السورية في القاهرة ترفض بشكل قاطع التدخل السعودي والأميركي في الشؤون الداخلية السورية، وخاصة أنهما تقدمان الدعم للفصائل المسلحة التي تستهدف المواطنين وأفراد الجيش العربي السوري».

وأكد أن المعارضة في القاهرة تؤمن بضرورة حماية كافة مؤسسات الدولة السورية، وفي مقدمتها الجيش العربي السوري، الذي يقوم بمهمة سامية في الحفاظ على الأراضي ووحدتها، ويحاول تطهيرها من الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى تدميرها.

البيت الأبيض رفض تزويد المسلحين بمضادات الطائرات وبرلين متحفظة على خيار العقوبات

وكالات

كشف تسريب تولت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية نشره أن البيت الأبيض رفض البت بشأن خطة لتزويد المسلحين في سورية بصواريخ مضادة للطائرات رداً على انهيار «الهدنة» التي توسطت بها واشنطن وموسكو، وسط تحذيرات لمسؤولين أميركيين من أن يؤدي ذلك إلى مذبحة مروعة، مؤكدين أن الأولوية يجب أن تكون لقتال تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وليس مواجهة الجيش العربي السوري.

وتأتي الخطة توسيعاً لبرنامج سري لتسليح ميليشيات «الجيش الحر» في سورية تشرف عليها وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه)، وبحسب التسريب فقد تسبب التراجع المحتمل عن هذا البرنامج بخيبة أمل لدى «شركاء واشنطن»، وبالأخص تركيا التي قررت المضي قدماً في توريد «أسلحة ثقيلة للمسلحين المؤيدين» لها.

وفي غضون ذلك، أبدت الدبلوماسية الألمانية تحفظاً شديداً على المطالب الفرنسية البريطانية المزدوجة لتوسيع العقوبات الأوروبية على روسيا، بذريعة الوضع في مدينة حلب.

وبعد قرار واشنطن تعليق العمل في القنوات الثنائية مع موسكو بشأن «الهدنة» في سورية، وتصاعد القتال في حلب، أخذت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تبحث في خياراتها للضغط على موسكو ودمشق.

ولوح مسؤولون أميركيون مجهولو الهوية بالخيارات العسكرية، قبل أن يفرمل أوباما اندفاعة هؤلاء خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي الأميركي، حيث شدد على ضرورة استئناف المباحثات متعددة الأطراف بشأن تسوية الأزمة السورية وأكد أولوية قتال داعش. وعلى الطرف الآخر من المحيط الأطلسي كان البريطانيون والفرنسيون قد تسلقوا شجرة عالية. فقد دعوا إلى فرض حظر جوي فوق حلب، كما طالبوا بفرض عقوبات أوروبية على روسيا وسورية.

وبعد لقائه نظيره الأميركي جون كيري في اجتماع لندن مؤخراً، خبت حدة تصريحات وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، بشأن الحظر الجوي، وتبنى مع نظيره الفرنسي جان ماري أيرولت خيار توسيع العقوبات الأوروبية على موسكو ودمشق، لكنهما اصطدام بالرفض الألماني الإيطالي المشترك.

وكشف تقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أن البيت الأبيض رفض تزويد المسلحين في سورية بأسلحة نوعية لعدم استفزاز موسكو. وبحسب التقرير فقد ناقشت الإدارة الأميركية في أثناء اجتماعاتها الأخيرة بشأن الأمن القومي خطة «لإمداد الفصائل «المعارضة المعتدلة» التي تؤيدها (سي. آي. إيه) بعدد كبير من الوسائل النارية»، موضحةً أن الحديث دار حول الأسلحة التي «قد تساعد هذه الفصائل في الدفاع عن نفسها من الطائرات والمدفعية الروسية».

أحد الإرهابيين يطلق صاروخ تاو الأميركي في جنوب حلب (رويترز)

وأضافت الصحيفة: إن الإدارة الأميركية درست هذه الخطة، من دون أن تصدق عليها أو ترفضها، وهو ما عدته مؤشراً إلى ارتيابية متزايدة في البيت الأبيض بشأن توسيع برنامج (سي. آي. إيه) الذي بموجبه تم تدريب آلاف المسلحين السوريين، وتزويدهم بأسلحة خلال السنوات الـ٣ الماضية.

وأوضحت أن هذا البرنامج السري كان «عنصراً محورياً في الإستراتيجية الأميركية الرامية إلى الضغط على الرئيس بشار الأسد لدفعه إلى الاستقالة»، لكنها بينت أن وجود القوات الروسية في سورية زاد الشكوك الأميركية في نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه.

وبحسب «واشنطن بوست» فإن أوباما يعتزم «تسليم مستقبل هذا البرنامج إلى الرئيس الأميركي الجديد» الذي سيخلفه في البيت الأبيض. وأشارت إلى أن بعض المسؤولين في البيت الأبيض، وكذلك كيري، أعربوا عن ارتيابهم بشأن توسيع برنامج (سي. آي. إيه)، مشيرين إلى أن الأسلحة (التي يتم تزويد المعارضة السورية بها) قد تسفر عن مقتل عسكريين روس ما يؤدي إلى مواجهة مع موسكو. وأشارت إلى أن عدداً من المسؤولين الأميركيين يعتقدون أن توسيع هذا البرنامج لن يؤدي إلا إلى مذبحة دموية في سورية، وأقروا بأن «فصائل المعارضة» السورية لا تحرز نجاحاً كبيراً في ميدان القتال، مضيفين: إن موسكو قد أخذت زمام المبادرة ومن غير المحتمل محاربة قوات الجيش السوري من دون محاربة القوات الروسية.

وفي المقابل، أوردت الصحيفة حجج أنصار توسيع البرنامج، الذين يعتقدون أن وكالة المخابرات المركزية ساهمت في تشكيل القوى السياسية «المعتدلة» في سورية، التي كانت تمثل تهديداً جدياً للرئيس الأسد قبل السنة الماضية، مضيفين: إن ميليشيا «الجيش الحر» لم تتعرض للضربات الروسية وهو القوة الوحيدة في سورية التي تستطيع مواصلة الحرب ودفع موسكو للتراجع عن دعم الرئيس الأسد في إطار التسوية السياسية.

مع ذلك، فقد أصرت «الشخصيات المحورية في إدارة أوباما» على أن المهمة الأولية يجب أن تتلخص في محاربة تنظيم «داعش» وليست في مواجهة الجيش العربي السوري، بحسب «واشنطن بوست»، التي كشفت أن بعض شركاء واشنطن، بمن فيهم تركيا، أعربوا عن خيبة أملهم من التراجع المحتمل عن هذا البرنامج السري، مبينةً أن الأتراك أعلنوا أنهم «سيبدؤون باتخاذ إجراءات أحادية الجانب بشأن توريد الأسلحة الثقيلة» للجماعات المسلحة المدعومة من قبلهم.

وعما يتعلق بالمعركة الدائرة في مدينة حلب، فقد شرحت الصحيفة أن الإدارة الأميركية «تعتقد أن هذه المعركة ستستغرق أشهراً طويلة، وحتى إذا جرى سقوط المدينة في أيدي القوات الحكومية فإن المعارضة السورية ستفتح جبهات جديدة أخرى».

وفي برلين، أعرب وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير عن رفضه فرض عقوبات جديدة على روسيا بسبب الوضع الدائر حول حلب في سورية. وقال في مقابلة تلفزيونية: إن «فرض عقوبات على روسيا فيما يتعلق بالكارثة الإنسانية في سورية، ليس فعالاً، لأن العقوبات لديها تبعات لاحقة، ولا يمكن أن تخلق ممراً إنسانياً، ومن ناحية أخرى يمكن أن تغلق باب المفاوضات التي نحن بحاجة إليها».

ووفقاً له يجب التركيز الآن في سورية على ما يمكن القيام به للمدنيين وخاصة في مدينة حلب، مشيراً إلى ضرورة إنشاء ممرات إنسانية ووقف إطلاق النار لفترة طويلة.

ولم يتبن قادة الـ٢٨ بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي في ختام القمة التي عقدت يومي الخميس والجمعة، في العاصمة البلجيكية بروكسل، قرارات بشأن فرض عقوبات جديدة على روسيا على خلفية الوضع في سورية.